



المملكة المغربية

وزارة العدل

مديرية الشؤون الجنائية والعفو

رسالة دورية: 12 م 3

الرباط في: فاتح مارس 2004

من وزير العدل

إلى

السادة : الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول المخالفات المتعلقة بمراقبة جودة المواد الصناعية ذات المواصفات المغربية الإجبارية التطبيق.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

لا يخفى عليكم أهمية توفير الحماية التامة لصحة وسلامة المستهلكين ضد الأخطار التي قد تنجم عن استعمال المواد الصناعية التي تفتقد إلى متطلبات السلامة الواجب توفرها والمحددة في المواصفات الإجبارية التطبيق، فضلا عن خلق شروط المنافسة الشريفة من خلال تحسيس المتعاملين الصناعيين والتجارين بجدوى الالتزام بهذه المواصفات وتلافي حالات الغش والتزوير التي أدت إلى تداول منتجات صناعية غير مطابقة وتحمل علامة المطابقة " م.م " بطرق غير قانونية، مما يؤثر سلبا على مجمل المعاملات التجارية ويمس بحق ملكية الدولة المغربية للعلامة المذكورة.

لهذه الغاية أهيب بكم العمل بكل حزم وحرص على التعجيل بالبحث في القضايا المتعلقة بهذا النوع من المخالفات الرائجة أمام المحاكم في ضوء التماس تطبيق العقوبات التي تتناسب وخطورة الأفعال المرتكبة مع الإفادة بالصعوبات التي قد تعترض تنفيذ الأحكام الصادرة في الموضوع واقتراح الحلول المناسبة لها، والسلام.

وزير العدل

محمد بوزبع